

176790 - حكم الدم المسفوح الذي يصيب الجزار عند الذبح

السؤال

الجزار الذي يقوم بذبح البهائم يصيب ثوبه دم عند الذبح ، فهل يجوز الصلاة بتلك الملابس التي عليها بقع الدم؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

الدم المسفوح نجس بإجماع العلماء وقد سبق بيان ذلك في جواب السؤال رقم (114018).
والدم المسفوح هو الذي يخرج من الذبيحة عند الذبح . وأما الدم الذي يخالط اللحم ، أو يبقى في العروق فلا يسمى دماً مسفوحاً .

ثانياً :

الواجب تطهير الملابس التي أصابه ذلك ، أو تغييرها قبل الدخول في الصلاة؛ لأن من شروط صحة الصلاة إزالة النجاسة، من الثوب أو البدن أو البقعة؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلِّ فِيهِمَا) رواه أبو داود (650) وصححه الشيخ الألباني في "صحيح أبي داود"

لكن أكثر العلماء رحمهم الله قيدوا ذلك؛ بما إذا كانت النجاسة كثيرة، فإن كانت يسيرة لم يلزمك غسلها لمشقة التحرز. جاء في "مختصر خليل" وشرحه : " ص) وَدُونَ دَرَاهِمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا (ش) : أَيِ وَعَفِي عَنِ دُونَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عَيْنِ الدَّمِ ، إِذِ الْأَثَرُ مَعْفُوٌّ عَنْهُ ، وَلَوْ فَوْقَ الدَّرَاهِمِ ، سَوَاءً كَانَ دَمٌ حَيْضٍ أَوْ نِقَاسٍ أَوْ مَيْتَةٍ أَوْ خَنْزِيرٍ ، مِنْ الْجَسَدِ أَوْ خَارِجِهِ ، فِي تَوْبِهِ أَوْ تَوْبِ غَيْرِهِ أَوْ بَدَنِهِ ، فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجِهَا . "شرح مختصر خليل" ، للخرشي (1/107) .

وقال الحجاوي رحمه الله:

“ويعفى ، في غير مائع ومطعوم ، عن يسير دم نجس من حيوان طاهر” قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: “ العفو: التسامح والتيسير. والمائع: هو السائل، كالماء، واللبن، والمرق: والمطعوم: ما يطعم كالخبز، وما أشبهه. فيعفى في غير هذين النوعين كالثياب، والبدن، والفرش، والأرض وما أشبه ذلك عن يسير دم نجس... إلخ ” انتهى من “الشرح الممتع” (1/439) .

وقد صرح غير واحد من الفقهاء

بأن الجزار ونحوه ، ممن يتعاطى مثل هذه المهن ، هو في محل العفو عن يسير النجاسات التي يصيب بدنه وثوبه ، بحكم مهنته ، خاصة إذا اجتهد في توقي ذلك ، وإزالة ما أصابه منها ، أو شق عليه تغيير ملابسه لأجل الصلاة . جاء في “شرح مختصر خليل” للدردير

رحمه الله : ” .. (تَجْتَهْدُ) فِي دَرِّءِ الْبَوْلِ أَوْ الْعَائِطِ بِأَنْ تُنَحِّيَهُ عَنْهَا حَالَ بَوْلِهِ أَوْ تَجْعَلَ لَهُ خِرْقًا تَمْنَعُ وُضُوءَهُ لَهَا، فَإِذَا أَصَابَهَا شَيْءٌ بَعْدَ التَّحَقُّطِ عُفِيَ عَنْهُ لَا إِنْ لَمْ تَتَحَقَّطْ ، وَمِثْلُهَا الْكُتَّافُ وَالْجَرَارُ قَالَ الدَّسُوقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ : ” قَوْلُهُ: وَمِثْلُهَا الْكُتَّافُ) : أَيُّ الَّذِي يَنْزُحُ الْكُتْفُ ، وَالْجَرَارُ الَّذِي يَذْبَحُ الْحَيَوَانَ : فَيُعْفَى عَمَّا أَصَابَهُمَا بَعْدَ التَّحَقُّطِ ، لَا إِنْ لَمْ يَتَحَقَّطَا ، فَلَا عَفْوٌ . وَيَجِبُ عَلَيْهِمَا الْعَسْلُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِصَابَةِ أَوْ ظَنِّهَا ، وَالنَّضْحُ عِنْدَ الشَّكِّ (قَوْلُهُ: وَكَذَا مَنْ أُلْحِقَ بِهَا) أَيُّ مِنَ الْكُتَّافِ وَالْجَرَارِ (قَوْلُهُ: لِاتِّصَالِ عُدْرِهِمْ) : أَيُّ لِعَدَمِ ضَبْطِهِ فَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّحَقُّطُ مِنْ خُرُوجِ النَّجَاسَةِ ... ” انتهى ، من “الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه” (1/72) .

وقال العلامة ابن عابدين

رحمه الله : ” كَالْبَوْلِ الدَّمِ عَلَى ثَوْبِ الْقَصَابِ حَلِيَّةٌ عَنِ الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ . وَظَاهِرُ التَّقْيِيدِ بِالْقَصَابِ أَيُّ: اللَّحَامِ أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي ثَوْبِ غَيْرِ الْقَصَابِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الصَّرُورَةَ وَلَا صَرُورَةَ لِعَبْرِهِ ” انتهى من “رد المحتار” (1/322) ، وينظر : (1/324) منه ، وأيضا : “الموسوعة الفقهية” (40/113) .

والمرجع في حد القليل
والكثير هو العرف. وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "المعتبر ما اعتبره أوساط
الناس، فما اعتبروه كثيراً فهو كثير، وما اعتبروه قليلاً فهو قليل". انتهى من "الشرح
الممتع" (1/272).

والله أعلم